

دور التعليم المهني والفني في تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة الكويت

The role of vocational and technical education in achieving economic development in Kuwait

إعداد الباحث/ عبد العزيز نزال البذالي

مهندس صناعي، عضو هيئة تدريب، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت

Email: Almotad@gmail.com - An..albathali@paaet.edu.kw

الملخص

تعرضنا خلال هذه الدراسة إلى الدور الذي يقوم به التعليم المهني والفني في تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة الكويت، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة واقع التعليم المهني والتطبيقي في دولة الكويت وفقاً لآخر البيانات تم نشرها، ومعرفة التأثير الواقع على التنمية الاقتصادية من قبل التعليم المهني والتطبيقي، وقد تم استخدام المنهجية الوصفية الاستقرائية في دراسة الموضوع وتوصيف الظاهرة وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها، وبناءً على ما تم التعرض له في الدراسة خلال أربعة مباحث توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن التعليم بشكل عام ومنه التعليم الفني والمهني والتطبيقي والتدريب الذي يتم إجراءه من قبل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب PAAET يؤثر على التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تأثيره المباشر في تحقيق أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية وهو مؤشر التنمية البشرية حيث أن التعليم أحد المحاور التي تساعد على تحقيق التنمية كونه يرتبط ارتباطاً مباشراً بتحقيق متطلبات سوق العمل وبالتالي توفير الكوادر البشرية المؤهلة وبالتالي تحسين إنتاجية العامل بما يؤدي إلى تحسين إنتاجية الاقتصاد ككل وتحقيق النمو الاقتصادي مع عوائد اجتماعية تتماشى معها من تحسين مستويات معيشة الأفراد. ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة تتلخص في إنه لا بد من رسم إستراتيجية محددة تتعلق بالتعليم الفني والتطبيقي منفصلة عن التعليم في المجلد، حيث نرى أن الدولة مهتمة كثيراً بالتعليم الجامعي مقارنة بالتعليم المهني والفني وهذا قد أدى إلى تأخره، بالإضافة إلى لا بد من توفير التمويل المناسب له لأنه أحد أهم وسائل الدولة في إحلال العمالة المحلية محل العمالة الأجنبية الوافدة.

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني، التعليم الفني، التنمية الاقتصادية، الكويت

The role of vocational and technical education in achieving economic development in Kuwait

Abstract:

In this study, we were exposed to the role that vocational and technical education plays in achieving economic development in the State of Kuwait. The study aimed to know the reality of vocational and applied education in the State of Kuwait according to the latest published data, and to know the impact on economic development by vocational and applied education. The descriptive inductive methodology was used in studying the subject, describing the phenomenon and analyzing the data obtained, and based on what was exposed in the study through four sections, it reached a set of results, the most important of which are: Education in general, including technical, vocational and applied education, and training that are conducted by Before the Public Authority for Applied Education and Training PAAET affects economic development and this is through its direct impact in achieving one of the indicators of economic development, which is the human development index, as education is one of the axes that help achieve development as it is directly linked to achieving the requirements of the labor market and thus providing qualified human cadres and thus improving The productivity of the worker, which leads to improving the productivity of the economy as a whole and achieving economic growth with social returns compatible with it to improve the living standards of individuals. One of the most important recommendations made by the study is that it is necessary to draw up a specific strategy related to technical and applied education separate from education in general, as we see that the state is very interested in university education compared to vocational and technical education and this has led to its delay, in addition to the need to provide appropriate funding for it. Because it is one of the state's most important means of replacing incoming foreign labor with local labor.

Keywords: vocational education, technical education, economic development, Kuwait

1. المقدمة

إن التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص يؤثر تأثير مباشر على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على تحقيق التنمية البشرية، وبشكل عام يساهم التعليم المهني في تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض باقتصاديات الدول النامية، ومن ضمنها دولة الكويت والتي تعتبر من الدول النفطية التي تمتلك موارد وإيرادات نفطية والتي تمثل ركيزة أساسية تساعد على تحقيق التطور في جميع القطاعات الاقتصادية، وجعل اقتصاد الدولة يقوم على أكثر من قطاع بدلاً من الاعتماد على القطاع النفطي فقط، وهذا ما يسمى النمو الاقتصادي، أما التنمية الاقتصادية تتحقق عبر ترجمة النمو الاقتصادي على المجتمع من خلال تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع.

إن التعليم بجميع مستوياته يشكل الأساس في تنمية وبناء المجتمعات وتطورها عن طريق القيام بالاستثمار الأمثل في كافة الموارد البشرية بالصورة التي تتناسب مع طموحات الدولة والأفراد والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم لأفراد المجتمع ضرورة ملحة لأجل تكوين الشخصية وبناء المستقبل منذ القدم، ويتطور المجتمعات تكون الحاجة الى التعليم أكثر إلحاحاً، فكلما تقدمت العلوم وسيطرت التكنولوجيا الحديثة على جميع مرافق الحياة قد قادت إلى احتياج المجتمع الى مزيد من التعليم وتدريب أبنائه على كافة صنوف العلم والتكنولوجيا. كما يعتبر التعليم من أهم عوامل تكوين رأس المال البشري والتنمية ويقود إلى التطوير وإلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة من خلال تنمية دخل الفرد والتشجيع على العمل والتحصيل العلمي عالي المستوى. لقد شكل التعليم محورا رئيسيا لجميع خطط التنمية كما أنه ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبرز أهمية التعليم عن طريق تنمية الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الشاملة، وإن النمو الاقتصادي لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف التنموية وخاصة القضاء على الفقر والبطالة والأمية والتي تنتج عن قصور في امتلاك رأس المال المالي، وعن سوء استغلال رأس المال المادي، وضعف ورداءة كفاءة رأس المال البشري، وتعاني الكثير من الدول خاصة الدول النامية منها مشكلات في مجال الرقي بمستوى التعليم وفي كيفية الاستثمار في التعليم والتدريب. (العادلي، 2013، ص:49).

وعبر دراستنا نتعرف على الدور الذي يلعبه التعليم المهني في الكويت في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعرض الدراسة إلى أربعة مباحث أساسية تبدأ من الإطار النظري إلى التعرف على واقع التنمية الاقتصادية والتعليم المهني في الكويت.

1.1. مشكلة البحث

تتعلق مشكلة البحث بالإجابة على التساؤل الرئيسي وهو ما هو دور التعليم في تشجيع التنمية الاقتصادية في الكويت في ضوء تحديات العصر من التقدم التقني والتكنولوجي؟

2.1. أسئلة البحث

إن التساؤلات الرئيسية التي تُجيب عنها الدراسة هي:

- ما هو واقع التعليم المهني في الكويت؟
- ما هو واقع التنمية الاقتصادية في الكويت؟
- ما هو الدور الذي يلعبه التعليم المهني في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

3.1. أهمية البحث

إن أهمية البحث تتمثل في دور التعليم القوي في تحقيق اهم محور من محاور التنمية الاقتصادية وهي التنمية البشرية وتطوير العنصر البشري، وأما عن الأهمية العملية للبحث تتمثل في معرفة الدور العملي وتوصيات عملية من أجل تطوير وتنمية التعليم المهني في الكويت.

4.1. أهداف البحث

إن السرد الخاص بالبحث يسعى للوصول إلى الأهداف الآتية:

- ينبغي معرفة واقع التعليم المهني والتدريب في الكويت.
- ينبغي معرفة واقع التنمية الاقتصادية ومؤشراتها في الكويت.
- معرفة الدور الذي يقوم به التعليم المهني في تحقيق التنمية الاقتصادية في الكويت.
- تقديم التوصيات اللازمة من أجل تحسين التعليم المهني في الكويت.

5.1. مصطلحات البحث

التعليم الفني: هو أحد صور التعليم الذي يتم من خلاله التركيز على حرفة أو مهنة معينة والتي تكون في الأغلب يدوية مثل الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو أعمال حرة أخرى.

التنمية الاقتصادية: عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتيًا خلال خطة زمنية معينة.

2. الدراسات السابقة

1. دراسة (العادلي، 2013) تحت عنوان "مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان

النامية"، وتأتي المشكلة التي تناقشها الدراسة في التعرف على مدى مساهمة التعليم في تحقيق التنمية في الدول النامية، أما عن أهمية البحث تتمثل في مدى مساهمة الإنفاق على التعليم على إعتبار إنه يمثل وجهة استثمارية مستقبلية من خلال الإستثمار المباشر في العنصر البشري بما يساعد في تحقيق الرؤية المستقبلية المتعلقة بالتنمية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو عدم إمتلاك معظم الدول النامية لإستراتيجية محددة في التعليم سواء الأساسي أو العالي والتي لابد أن تتأقلم مع إحتياجات سوق العمل من المهارات والمؤهلات المطلوبة، مازالت الدول العربية تعاني من نسب أمية مرتفعة، فشل نظام التعليم العالي في الدول النامية في توفير الكوادر البشرية التي يحتاجها سوق العمل، تعاني الدول العربية من تواجد فجوة كبيرة في إستخدام الحاسوب والتقنيات التكنولوجية الحديثة في العملية التعليمية، ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة ضرورة الإهتمام بالتعليم ما قبل الجامعي من أجل التقليل من نسبة الأمية، يجب وضع إستراتيجية محددة المعالم للعملية التعليمية والتي تساعد على تحقيق التنمية على جميع الأصعدة.

2. دراسة (عمارة، 2020) بعنوان "دور التعليم الفني في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة

المستدامة في مصر" تتمثل مشكلة الدراسة في مدى مساهمة التعليم الفني في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة المستدامة في مصر وهذا يبرز أهمية التعليم الفني ومدى جودته كأحد القنوات التي عن طريقها يجب الوصول إلى تحقيق التنمية في القطاع الصناعي، أما عن الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها هو ضرورة إيجاد العلاقة بين التعليم الفني والتنمية الصناعية وتحليل واقع التعليم الفني في مصر، وقد إعتمدت الدراسة على إستخدام المنهجية الإستنباطية وإستخدام الأسلوب النظري في تناوله للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها تواجد علاقة موجبة بين التعليم الفني والقيمة المضافة للصناعة على إعتبار إنها أحد أهم القطاعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وبالتالي لابد من القيام بتعزيز وتطوير التعليم الفني وتطوير الكفاءات البشرية الفنية.

3. دراسة (دهان، زغاشو، 2018) بعنوان "دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة"، والذي

يهدف إلى وضع أساس لنظرة متكاملة على التنمية المستدامة والذي يعتبر مدخل إستراتيجية من أجل تفعيلها، أما عن المنهجية البحثية التي تركز عليها الدراسة هو المنهج الاستنباطي الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال توافر القوى البشرية المؤهلة على أعلى مستوى، كما إن التعليم يعتبر هو الوسيلة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، إن التعليم والتنمية المستدامة هما عبارة عن وجهان لنفس العملة بحيث أن كلاً منها يؤدي إلى تحقيق الآخر.

4. دراسة (أبو تراب، 2021)، بعنوان "اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية

والاجتماعية في دول الخليج العربي"، وقد هدفت الدراسة إلى القيام بتعريف علم اقتصاديات

التعليم ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في جميع الدول النامية والمتقدمة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على دور التعليم في تحسين الإنتاج وزيادة إنتاجية العاملين وزيادة الدخل القومي الإجمالي، وقد إعتد الباحث على المنهجية الوصفية التحليلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التعليم يمثل ضرورة وأساس من أساسيات الحياة، كما يعتبر التعليم مصدر أساسي من أجل زيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد، وهذا يجعل كل فرد يسعى في الحصول على التعليم من أجل زيادة ميزته التنافسية في الحصول على فرصة عمل بما يمكنه من الحصول على دخل نقدي ودخل حقيقي أعلى وتحسين مستوى معيشته وهذا هي التنمية الاقتصادية.

5. دراسة (عمر، حميد، 2015) بعنوان "العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع"

ومشكلة الدراسة هي مشكلة مركبة والتي تتمثل في ثلاثة أبعاد مترابطة عملياً وجدلياً حيث أن النظام التعليمي في العراق لم يصل إلى مستوى النظم النظرية التي تتماشى مع تقنيات التعليم في القرن الحالي والتي تعتمد على أساليب التدريس التي تسعى إلى بناء جيل يتمتع بالتفكير الذاتي من أجل علاج المشكلات، أما البعد الثاني لمشكلة الدراسة يتمثل في التنمية وكافة المستلزمات الخاصة بها المتعلقة برأس المال البشري والاستدامة البيئية، أما عن البعد الثالث للمشكلة يتمثل في حصيلة كلاً من البعد الأول والثاني حيث إنه عبارة عن قياس درجة المجتمع والمستوى الحضاري والرفاهية الإنسانية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مشكلة الدراسة والتوصل إلى نتائجها.

التعليق على الدراسات السابقة

بالنظر إلى الدراسات السابقة نرى إنها تناقش التعليم بشكل عام وليس التعليم الفني بصفة خاصة كما إنها ناقشت التنمية المستدامة أو التنمية الصناعية ولم تناقش التنمية الاقتصادية، وقد توصلت الدراسات السابقة إلى أنه هناك علاقة موجبة ترابط بين التعليم سواء العالي والتعليم الأساسي أو التعليم الفني وبين تطور الاقتصاد سواء كانت التنمية المستدامة أو النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية.

3. الإطار النظري

1.3. التعليم والتدريب المهني والفني وواقعه في الكويت

بدأت أهمية التعليم الفني والمهني واليدوي منذ الحضارات القديمة حيث كانت الوسيلة في حصول الأفراد على الطعام وجميع إحتياجات الحياة الأساسية، وجاءت الحضارة الإنسانية التي قدست العمل وحثت عليه من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وقد إرتبط التعليم الفني والتقني بحجم التطور الاقتصادي للدولة حيث إنه في الدول التي تعاني من الاقتصاد الفقير فإنها تكون الأقل نمواً حيث تكون مهمات التعليم والتدريب المهني من ضمن مسؤوليات الحكومة سواء من جهة الإدارة أو التمويل وهذا

نتاج ضعف اقتصاديات هذه البلاد، أما في الدول الأخذة في النمو مثل الكويت يكون الاقتصاد أكثر تقدماً وتطوراً يكون للحكومة جزء من التمويل والقطاع الخاص يكون له النصيب الآخر، والدول الأكثر تقدماً يكون القطاع الخاص هو المسؤول الأكبر عن التمويل.

أولاً: مفهوم التعليم المهني والتعليم التقني

يقصد بالتعليم الفني والمهني كما تم عرضه في مؤتمر التعليم الفني في الوطن العربي هو نوع من أنواع التعليم النظامي والذي يشتمل على الإعداد التربوي وإكتساب المهارات والمعرفة المهنية، وقد وثقت إتفاقية التعليم المهني والتقني المعتمدة من قبل منظمة اليونسكو في الدورة 25 لعام 1989 على أن المقصود بالتعليم المهني والتقني هي جميع أشكال التعليم التي تتضمن العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بإكتساب المهارات العلمية وجميع المدرجات المتعلقة بالممارسات المهنية، ووفقاً للتعريفات السابقة فإن التعليم المهني والفني يتمتع بالخصائص التالية:

- التعليم المهني والفني هو جزء من التعليم والتأهيل العام.
- يمثل وسيلة يمكن من خلالها الدخول في مجالات العمل الفنية والمساهمة القوية في سوق العمل.
- هو عبارة عن وسيلة مباشرة لإكتساب مهارة معينة وتحمل المسؤولية وكسب العيش.

ثانياً: مستويات التعليم المهني والفني

هناك ثلاثة مستويات من التعليم المهني والفني قد يمر بها الطلاب كلها أو يكتفي بمستوى واحد فقط، وهذه المستويات هي:

المستوى الأول: هو مستوى التعليم التقني وقد يطلق عليه التعليم الفني ايضاً ويكون عبارة عن كلية أو معهد فني يكون بعد مرحلة الثانوية ويكون شرط الدخول إلى هذا المعهد أو الكلية هو النجاح في التعليم الأساسي أو ما قبل الجامعي، ومدة الدراسة في هذه المعاهد تتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام، حيث المستوى العالي يكون دراسته ثلاثة سنوات، والتقني الأساسي يكون الدراسة فيه مدتها سنتين.

المستوى الثاني: هو أقل من المستوى الأول ويتعلق بالثانوية الفنية والتقنية وهي مقابلة للثانوية العامة ولكنها تقوم بتدريس مواد معينة تتعلق بالمهارات والمهن الحرفية.

المستوى الثالث: هو التدريب المهني والفني في الدول العربية سواء كان التدريب داخل المدارس والمراكز التدريبية والذي يجمع ما بين المدرسة ومواقع العمل. (حلي، 2012، ص:410).

ثالثاً: واقع التعليم الفني والمهني في الكويت

إن التعليم والتدريب المهني في دولة الكويت يتضمن العناصر التالية:

- التعليم العالي.
- التعليم المستمر.
- محو الأمية.
- تعليم الكبار.

وتقوم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في تحقيق الرسالة الخاصة بها والتي تتمثل في توفير الكوادر البشرية الفنية المؤهلة على أعلى مستوى.

رابعاً: أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم الفني والمهني في الكويت

يعاني التعليم الفني والمهني في الكويت من عديد من المشكلات العامة التي تعاني منها أغلب الدول العربية وهذه المشكلات هي:

1) تعدد جهات الإشراف في ميدان التعليم المهني والفني

تعدد وتشعب الجهات المسؤولة عن الإشراف على التعليم المهني والفني في الدولة حيث تشرف عليه أكثر من وزارة وجهة حكومية، وتبعية المدارس والمعاهد الفنية لأكثر من جهة حكومية يؤثر بالسلب على مستوى الخريجين والمعلمين، حيث أن الهيئة أو الجهة الرئيسية المسؤولة عن الإشراف على التعليم المهني والفني هي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تتكون من خمسة إدارات أساسية وهي:

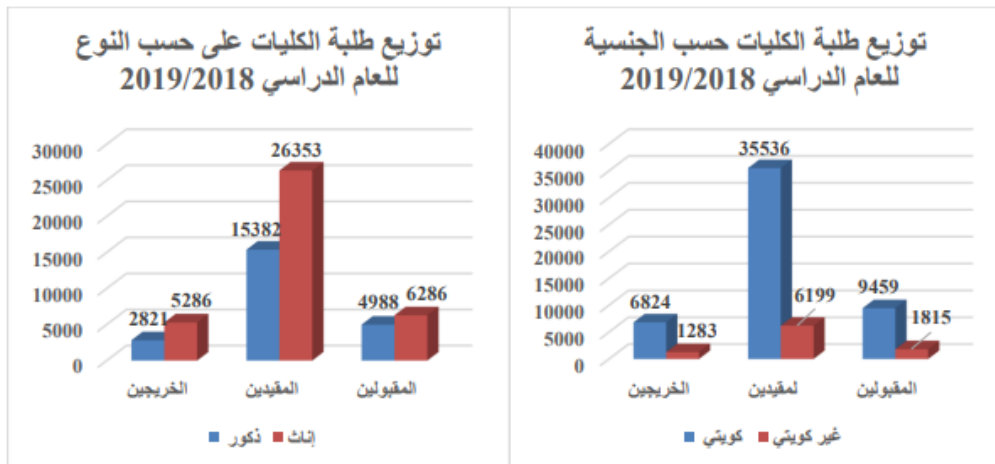
- قطاع التعليم التطبيقي والبحوث.
- قطاع التخطيط والتنمية.
- قطاع التدريب.
- قطاع الشؤون الإدارية والمالية.
- قطاعات الخدمات الأكاديمية المساندة.

ووفقاً لآخر تقرير صادر عن الهيئة لعام 2019/2018، نوضح من خلال الجدول التالي عدد الطلاب والمقبلين والخريجين من الكليات والمعاهد والثانوية الفنية والمهني:

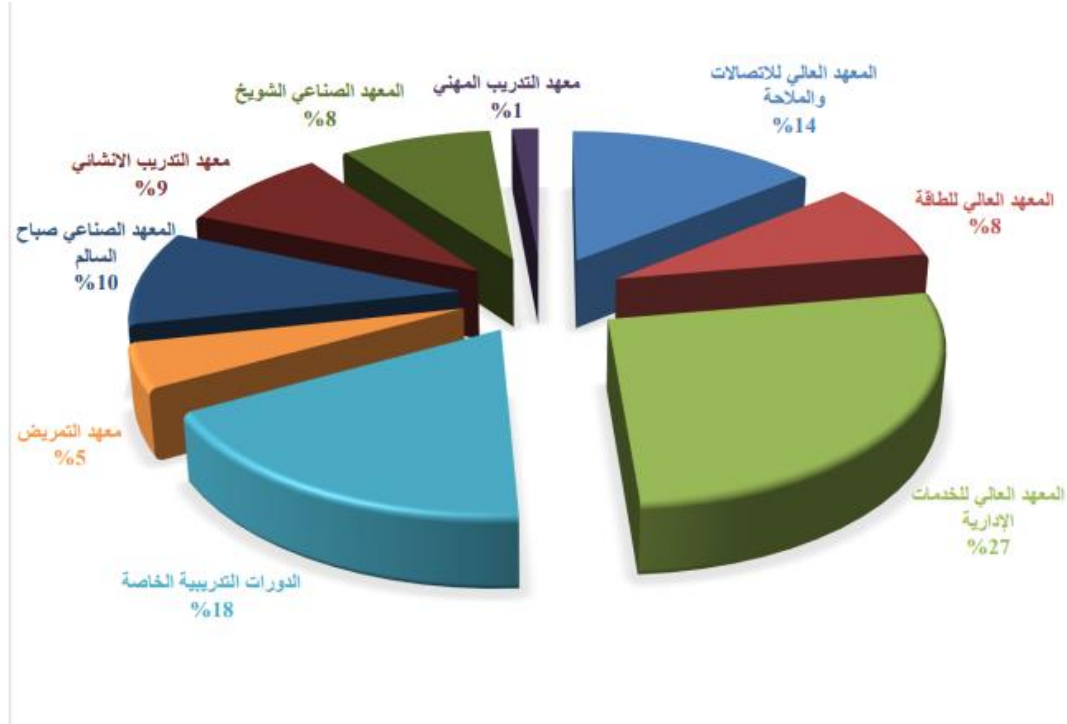
القطاع	المقبولين	المقيدين	الخريجين
--------	-----------	----------	----------

	2019	2018	معدل النمو	2019	2018	معدل النمو	2019	2018	
التعليم	8107	7372	4%	41,73	40064	19%	11274	9475	
التطبيقي				5					
التدريب	4864	4439	36%	15,13	111,0	26%	7737	6160	
الإجمالي	1297	11,81	11%	56,86	51,17	22%	19,01	15,63	
ي	1	1	%	6	3	%	1	5	

ونرى أن هناك ارتفاع ملحوظ في عدد الطلاب المقيدين في التعليم التطبيقي والمهني لعام 2019 م مقارنة بعام 2018 بنسبة 11%، والرسم البياني التالي يوضح توزيع الطلاب الملحقين بالتعليم المهني حسب الجنسية الكويتي وغير كويتي:



الرسم البياني التالي يوضح أن حجم الطلاب المقيدين بالتعليم المهن والفني في الكليات من الغير كويتيين أقل من الكويتيين، ونرى أن نسبة الإناث سواء المقبولين أو المقيدين أو الخريجين أكبر من نسبة الذكور. أما عن توزيع الطلاب والمقيدين والخريجين من المعاهد الفنية والتطبيقية نوضحها من الرسم التالي: (التقرير السنوي للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، 2019).



(2) قلة رغبة الطلاب في الالتحاق بالتعليم المهني والفني

معظم الطلاب لا يلتحقوا بالتعليم المهني والفني برغبتهم ولكنه نتيجة لمعدلهم المتدني أو لظروفهم المادية القليلة التي لا تمكنهم من تحمل مصروفات التعليم الثانوي والجامعي، وهذا يجعلهم لا يكونوا على استعداد لمزاولة الأنشطة الفنية والمهنية بعد تخرجهم ويفضلوا إما عدم العمل بالنسبة للإناث أو امتحان أي عمل آخر بالنسبة للذكور.

(3) النظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهني

ينظر المجتمع إلى التعليم المهني والفني نظرة متدنية ويرى إنه أقل مستويات وطوائف المجتمع والذي تلجأ إليه الطبقات الفقيرة فقط والتي لا تمتلك القدرة المالية لدخول إلى التعليم الثانوي والتعليم الجامعي، كما إن التعليم المهني والتقني يأخذ الطلاب ذو الدرجات المتدنية مقارنة بالتعليم الثانوي الذي يأخذ الطلاب ذات المعدلات العالية.

(4) عدم توافر معلومات متعلقة بسوق العمل

تفتقد الكويت إلى معلومات وبيانات دقيقة عن سوق العمل بالإضافة إلى أن المعلومات المتوفرة معلومات قديمة ولا تتوافر معلومات حديثة في الوقت المناسب، وضعف المعلومات يؤدي إلى تولد صعوبة في رسم الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بسوق العمل، بالإضافة إلى إنه يقف عائق أمام القيام بإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بسوق العمل والتي تساعد صناع القرار في إتخاذ القرارات المناسبة. (العاني، 2003).

2.3. مدخل إلى التنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب.

ثانياً: خصائص التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تمتلك عدد من الخصائص والتي تتمثل في:

- ينبغي الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية والمعتمدة على تواجد عدد من الإستراتيجيات من أجل العمل على تحقيق معدل النمو الاقتصادي المنشود.
- تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق التحسين في الأحوال المعيشية والقطاع الاقتصادي الوطني.
- الالتزام بإستغلال جميع الموارد والإمكانيات المتاحة والتي تعزز القطاعات الاقتصادية المختلفة الصناعية والزراعية والتجارية وهذا على حسب ما يحتاج إليه الاقتصاد المحلي.
- تحقيق الإستفادة من القطاع التقني والتكنولوجي المتطور حيث إنها تمثل داعم رئيسي للتنمية الاقتصادية.

ثالثاً: أهداف التنمية الاقتصادية

إن الأهداف الأساسية التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها هي:

- العمل على زيادة الدخل القومي وهي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إذا إنها محرك أساسي من أجل أن تتخلص الدول من فقرها وتدني مستويات المعيشة والعمل على رفع معدل النمو السكاني وهذه المشكلات سوف يتم القضاء عليها من خلال زيادة الدخل القومي والمقصود هنا هو الدخل الحقيقي وليس النقدي والمتمثل في المنتجات والخدمات المنتجة داخل إقليم الدولة وهذا خلال فترة زمنية محددة والتي تكون عادة سنة.
- العمل على تحسين مستويات المعيشة وهذا من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين مثل التعليم والخدمات الصحية وهذا ترجمة حقيقية لزيادة الدخل القومي ومؤشر حقيقي لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- العمل على تقليل التفاوت في الدخل في الثروة وإعادة توزيع الدخل الحقيقي وتقليل الفجوة بين فئات المجتمع، حيث أن هناك العديد من الدول التي يرتفع فيها الدخل القومي ويرتفع نصيب الفرد من الدخل القومي ولكن هناك فجوة في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع.

- العمل على رفع مستويات الحياة للعمال من خلال تلبية جميع الاحتياجات الأساسية. (البياتي، 2008).

4.3. دور التعليم والتدريب المهني في تحقيق التنمية الاقتصادية في الكويت

إن التنمية الاقتصادية موضوع أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي حيث إن التنمية الاقتصادية هو تقدم اقتصادي يتم إسقاطه على الواقع الاجتماعي وفئات المجتمع والخدمات التي تقدم إلى أفراد المجتمع والمتمثلة في التعليم والصحة، وهناك عدد من المتغيرات التي تم اشتقاقها من أجل قياس المستوى التعليمي والمكون من 26 متغير والتي تشكل في إجمالي نسبتها حوالي 23.85% من إجمالي مجموع التنمية والتي تبلغ 109 مؤشر، أي من أجل أن تحقق الدولة التنمية الاقتصادية لابد أن تحقق النمو في 109 متغير، ومنهم 26 متغير يتعلق بالتعليم.

إن خطة التنمية الاقتصادية التي تسعى دولة الكويت إلى تحقيقها فإنها تركز على عناصر أساسية ومنها رأس المال البشري الإبداعي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تركز الدولة على تحقيق العناصر أو المشروعات التالية:

- جودة التعليم المهني والعالي.
 - تحسين المنظومة التعليمية.
 - تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع الكويتي.
- ومن خلال تحقيق التحسن في منظومة التعليم المهني والفني الكويتي يتم تحقيق هدف تكوين رأس المال البشري الإبداعي والذي بدوره يشكل أحد ركائز التنمية الاقتصادية وبالتالي يساعد في تحقيقها، وأهم الأهداف التنموية التي تتحقق من خلال تطوير منظومة التعليم الفني والمهني تتمثل في:

الهدف الأول: جودة التعليم المهني والفني والتطبيقي والتدريب

من أهم المقاييس التي تقيس جودة التعليم المهني والتطبيقي هو التطوير المستمر لإستراتيجياته بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية ومتطلبات السوق والنشاط الاقتصادي، ومن أجل ذلك تتولى الجهة المختصة القيام بالمسؤوليات التالية:

- القيام بالتقييم المستمر لجميع البرامج التعليمية التطبيقية والتدريبية وتطويرها بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية وإحتياجات سوق العمل المتجددة سواء في القطاع العام أو الخاص.
- تقييم جميع البرامج التعليمية والتدريبية والقيام بتوزيعها على مختلف الكليات والمعاهد الفنية والمهنية.

- تولي استحداث جميع المؤسسات التعليمية الفنية والتي تساعد في تكوين البرامج التدريبية التي تساعد الطلاب على إكتساب أحدث المهارات المهنية والفنية.
- القيام بإستحداث وتطوير مهارات فنية وتجارية جديدة تتناسب مع إحتياجات سوق العمل.
- التركيز على التعليم الفني الموجه للقطاعات الغير نفطية مثل الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات وهذا من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الإعتماد على العمالة الأجنبية الوافدة وتطويع العمالة المحلية.

الهدف الثاني: الربط بين التعليم المهني والفني وسوق العمل

ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتم القيام بالتالي:

- تفعيل الإتفاقية بين كلاً من مجموعة الملا القابضة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بغرض تدريب الطلاب وتخرجهم يحملون خبرة عملية في مجال دراستهم الفنية.
- القيام بعقد إتفاقية مع اتحاد الصناعات الكويتية من أجل خدمة طلاب التعليم المهني والفني وتدريبهم ميدانياً أثناء دراستهم وتسهيل حصولهم على وظائف ملائمة في سوق العمل الأهلي.
- القيام بإستقبال إحتياجات سوق العمل من الطلاب وتخصصات الهيئة المختلفة.
- إجراء التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية من أجل التعرف على إحتياجات الوزارات والهيئات المختلفة على مدى خمسة سنوات قادمة.
- التنسيق من أجل إبرام إتفاقية التعاون مع صناعات الغانم.
- القيام بإقامة فاعلية تحت مسمى "قد التحدي" وهذا بالتعاون مع صناعات الغانم بكلية الدراسات التكنولوجية وكلية الدراسات التجارية. (التقرير السنوي لهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، 2019).

4. نتائج وتوصيات البحث:

1.4. النتائج

من خلال ما تعرفنا عليه سابقاً توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن التعليم التطبيقي والفني يؤثر تأثير مباشر على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على تحقيق التنمية البشرية أو تنمية رأس المال البشري والذي يعد واحد من ضمن خمسة محاور المعتمدة ضمن الخطة الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- إن أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم المهني والفني في الكويت تتمثل في نظرة المجتمع له وعدم رغبة الطلاب في الالتحاق بيه وعدم توافر إستراتيجية ورؤية محددة للدولة لتطويره، وعدم توفر الدعم اللازم من أجل العمل على النهوض به.
- بالنظر إلى واقع التعليم التطبيقي والفني في الكويت نرى أن عدد الملتحقين به قد تحسن خلال عام 2019م بزيادة بنسبة 11% عن عام 2018م.
- نسبة الإناث الملتحقين بالتعليم التطبيقي والفني تفوق نسبة الذكور.

2.4. التوصيات والمقترحات

من أجل العمل على تحسين وتطوير التعليم المهني والفني نطرح المقترحات التالية:

- ضرورة توسيع نطاق الإتفاقيات التي تقوم بها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بحيث تشمل عدد شركات أكبر في القطاع العام والخاص بما يوفر التدريب العملي للطلاب أثناء فترة الدراسة ووظائف لهم بعد التخرج.
- لابد من وضع إستراتيجية محددة وخطة وطنية تساعد على تطوير التعليم المهني والفني على جميع مستوياته الثانوية والمعاهد والكلية.
- ينبغي التطوير المستمر لمناهج وأساليب التدريس داخل المدارس والمعاهد الفنية وتطوير وتحديث الأدوات والمستلزمات وتوفير ورش التدريب العملي داخل هذه المدارس والمعاهد.

5. المراجع والمصادر

1. البياتي، فارس رشيد (2008)، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان.
2. العادلي، عادل مجيد (2013)، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان النامية، مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (35)، جامعة بغداد، العراق.
3. العاني، السامرائي (2003)، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.
4. دهان، محمد، زغاشو، مريم (2018)، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة عباس لغرور خنشلة، الملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر.
5. حلبي، شادي (2012)، واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي _دراسة حالة الجمهورية العربية السورية_، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 28، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.

6. عمارة، أميرة محمد (2020)، دور التعليم الفني في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة المستدامة في مصر، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر.

7. التقرير السنوي للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (2019)،

https://e.paaet.edu.kw/AR/AnnualReports/Lists/SubCategory_Library/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%202018-2019.pdf